



الثورة التونسية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي

التغيير في تونس : واقع المرحلة الانتقالية

1

د. أحمد إدريس

بعد أكثر من عقدين من الصمت والخوف، أقدم التونسيون على القيام بما لم يكن يتصوره تقريبا أحد. فلقد أسقطوا نظام «الرئيس بن علي» بعد 23 عاماً من الحكم الاستبدادي، وبعد أقل من شهر من الاحتجاجات التي شملت كامل مناطق البلاد بشكل لم يسبق له مثيل.

إن سقوط بن علي السريع شكّل حدثاً فاجئ الجميع، فالكل كان مدركاً مدى السيطرة التي كان يحكمها الرئيس السابق على المجتمع التونسي، من خلال الآلة الأمنية القمعية والمنظومة الحزبية الدعائية والرقابية. الجهازان اللذان مكناه وأقرباه من التحكم في أغلب قطاعات الاقتصاد الوطني ونهب موارد البلد بدون أي ضابط.

على الرغم من إدراك شرائح عديدة من الشعب لهذه التجاوزات، فإن غالبية من التونسيين كانت صامته ولا تبدي عدم رضاها عن الوضع السائد، إما خوفاً، أو حفاظاً على المصالح، كما الحال بالنسبة لأغلب مكونات الطبقة الوسطى، أو أحياناً اقتناعاً بأهمية الإنجازات و إيماناً بصحة التقارير الدولية التي تقدم تونس كمثال للنجاح على المستوى الاقتصادي. ولكن تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وضعت حداً لهذه المعادلة، حيث عرفت تونس انخفاض القوة الشرائية، وارتفاع الأسعار، وزيادة مستويات تداين الأسر وأعلى معدل للبطالة في المنطقة، خاصة في صفوف الشباب وبالأخص خريجي الجامعات.

يضاف إلى ذلك شعور عميق بالظلم والإهانة وبأنّ اللجوء إلى الفساد هو الطريقة الوحيدة للحصول على وظيفة. ولا شك أن جميع هذه العوامل مجتمعة كانت القوة الدافعة لحركة الاحتجاج في تونس التي أدت إلى سقوط نظام بن علي.

ويعتبر التغيير الذي حصل في تونس، وهو تغيير من الأسفل، أبعد التصورات الثلاثة المعروفة والمحتملة لوضع حد للسلط وأقلها حظاً للوقوع. حيث لم يكن من المرجح أن تحدث ثورة تطيح بالنظام بهذه السرعة وبهذه الصورة.

كان مستبعداً أيضاً أن يتم انتقال ديمقراطي عن طريق التفاوض، وذلك نظراً للتفاوتات الصارخ في قوام القوات

السياسية الموجودة والذي كان كبيراً بقدر لا يتيح لأي من التيارات السياسية المعارضة من أن يكون لها دور في تحقيق أيّ موازنة لسلطة بن علي وبالتالي من تأمين الانتقال. فباستخدام إستراتيجية «الثقب الأسود»، خلق بن علي الفراغ من حوله. فراغ يضمن انعدام وجود أية بدائل صالحة. فأحزاب المعارضة التي قبلت بقواعد اللعبة فقدت مصداقيتها تماماً في نظر السكان، وتلك التي رفضت الخضوع لتلك القواعد همشت وحرمت من الممارسة العادية لنشاطها. بقي لنا فقط التمني بأن يحصل الانتقال من الأعلى، أي بإرادة الديكتاتور الذي قد يقرر في لحظة ما أن يفي ببعض وعوده. ولكن هذه اللحظة لم تأت أبداً.

كان البعض يعتقد دائماً أن التغيير في تونس لن يحصل إذا لم يتم اللجوء إلى نوع من العنف، (انقلاب عسكري أو ثورة شعبية). وكان الكثيرون يعتقدون أن التغيير في هته الحالة مستحيل، بسبب السيطرة القوية التي كان يحكمها الرئيس السابق على البلاد من خلال قواته الأمنية. اتضح اليوم أن كل هذه التقديرات كانت خاطئة، وأثبتت الشعب أنه أقوى وأكثر تصميماً، بينما تبين أن الدكتاتور كان أضعف وأكثر هشاشة مما كان متوقعاً. وهذا درس هام من الثورة التونسية.

سقوط الرئيس أدى إلى حدّ ما إلى انهيار نظامه، القائم أساساً على سيطرة حزب التجمع وهيمنة قوات الأمن. فخلافاً للتوقعات، سرعان ما تهاوى الصرحان، إذ اختارت غالبية قوات الأمن فوراً الولاء إلى الحكومة الجديدة (ما عدى مجموعة من الأمن الرئاسي شديدي الولاء للرئيس)، في حين سارعت القيادات العليا لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي بإجراء حل ذاتي لهياكله المسيرة. وهو ما أثبت أن النظام كان أقرب إلى بيت من ورق. وهذا هو الدرس الثاني من الثورة التونسية.

ومن أجل القطع مع الماضي وتفادي احتمال أيّ عودة إلى الوراء، قررت الحكومة الجديدة تعويض كل رؤساء قوات الأمن سواء على مستوى الإدارة المركزية أو على رأس الأقاليم وتعليق أي نشاط لحزب التجمع في انتظار صدور قرار قضائي بحله.

وكان سبق للحكومة الانتقالية أن أصدرت قراراً، من بين القرارات الأولى التي اتخذتها، يقضي بقطع جميع الصلات بين التجمع الدستوري الديمقراطي والدولة والإدارة العامة، وحلّ جميع شعبه المهنية، أي تمثيليته في المؤسسات العمومية.

المرحلة الانتقالية وبداية حقبة جديدة

من جهة، والصعود المتنامي للحركات الإسلامية من جهة أخرى. وبعض المخاوف من الجيران من جهة ثالثة.

بالنسبة للجيش، حتى الآن لا توجد دلائل على أنه يعتزم القيام بدور سياسي. صحيح أنه لا يزال بالشوارع، ولفترة أطول من المناسبتين السابقتين عندما اضطر إلى التدخل، في عام 1978 و عام 1984. وصحيح أيضاً أنه يلاقي استحسان السكان، خصوصاً وأنه يساهم في حفظ الأمن، إلى جانب أو محل قوات الأمن، وأن رئيسه يعتبر منقذ الشعب. ولكن الجيش كان دائماً ملتزماً بالقانون، مخلصاً للشرعية. وهو ما أكدته مرة أخرى رئيسه يوم 24 كانون الثاني/يناير (في حشود المعتمدين أمام مقر الحكومة) أن الجيش ملتزم بالنظام الدستوري القائم وأنه لن يتجاوز ذلك الإطار. وفي نفس الوقت يطمئن المعتمدين بأن الجيش هو الضامن لمكتسبات الثورة. تصريحات تثير العديد من الأسئلة، فأن يكون الجيش هو الضامن للثورة، يعني أنه قد يرتئي التأثير فعلياً على الخيارات السياسية إذا ما تبين أنها تتعارض مع مصالح الثورة؟

أما فيما يتعلق بالإسلاميين، فإن سقوط النظام أعطى لهم فرصة ثانية للحياة وللحصول على الاعتراف. من الواضح أنهم يحاولون المشاركة في جميع التظاهرات وقد قال زعيمهم التاريخي، فور عودته إلى تونس، في الوقت الذي أعلن فيه عدم نيته ترشيح نفسه في الانتخابات (الرئاسية)، أن حركته سوف لن تتخلى عن حقها في المشاركة في الحياة السياسية التونسية. كل هذا مقبول ولا يبعث على القلق، إذ أنه في إطار مجتمع تعددي لبد أن تحترم جميع الخيارات السياسية. فعلى الرغم من مخاطر الخطاب الشعبي والقرب الطبيعي نظراً للأسباب الدينية، لخطاب المحافظين الإسلاميين لقطاعات واسعة من السكان، فإن المجتمع قادر على إيجاد التوازن الصحيح. فهذا المجتمع الذي عرف تطورات عميقة بالمقارنة مع فترة التسعينات، لن يقبل باستبدال دكتاتورية بأخرى، مهما كان نوعها.

من جهة أخرى فإنه لا يمكن تجاهل الجيران، ولا سيما ليبيا. فخلافاً لنظرائه في المغرب العربي أو في أجزاء أخرى من العالم العربي، كان القذافي الزعيم الوحيد الذي عبر في البداية عن موقف واضح في انحيازه للرئيس التونسي المخلوع، ثم أعلن عن تأييده للثورة، وفي مقابلة مع قناة تلفزيونية تونسية خاصة، حاول أن يشرح كيفية إنجاح الثورة بفضل اللجان الشعبية ونصح بإتباع النموذج الليبي. ولا تفوتنا الإشارة هنا، أن مثل هذا الخطاب يجد لدى البعض صداً ورواجاً وجاذبية، يرى فيها قائد الثورة الليبية فرصة للتدخل في الشؤون التونسية. وهو ما أصر على ذكره وزير الداخلية التونسي بعد احتلال مكتبه من قبل مجموعة من رجال الشرطة الساخطين، حيث أكد أن هناك قوى خارجية مؤثرة، مشيراً ضمناً إلى ليبيا.

ولنا أن نتساءل في خاتمة هذه الورقة عما إذا كان المثال التونسي سيتبع في البلدان المجاورة؟ إن خطر العدوى لامحالة كبير، ولكنه بالتأكيد ليس حتمياً أو أنه بالضرورة مماثلاً «من المحيط إلى الخليج»، فرغم ردة الفعل المتشابهة في المجتمعات العربية على ما حدث في تونس؛ مظاهرات دعم وتعبير عن الغضب، فإن انتقال المثال التونسي إلى بلدان أخرى، على الأقل في هذه المرحلة، يبقى ضعيفاً نسبياً، إذ ليس من المؤكد بأي حال أن القوات المسلحة في دول عربية أخرى ستقبل التصرف بنفس الطريقة. الأحداث التي وقعت في مصر وسقوط مبارك، تؤكد هذا الواقع، فالجيش، بوطنية أو بانتهازية، ومن خلال انقلاب غير معلن، اختار أن يكون إلى جانب الشعب. ولكنه خلافاً للحالة التونسية، سوف يؤمن بنفسه مسار «الانتقال الديمقراطي». ولكن وعلى كل حال، فإن ما حصل في تونس

لعل السؤال الذي كان يطرح نفسه بإلحاح مباشرة بعد فرار الرئيس السابق وبعد أخذ ورد حول تكييف الفراغ الذي حصل في رئاسة الدولة، هل هو فراغ مؤقت أم نهائي، وبعد الحسم في مسألة من الذي سوف يتولى الإدارة المؤقتة لشؤون البلاد، اتضح أن أصحاب السلطة الجدد خيروا الإبقاء على النظام الدستوري القائم، من أجل الاستقرار ومن أجل ضمان استمرارية هياكل الدولة، في الوقت الذي دعا فيه البعض إلى الإلغاء الفوري لدستور ارتبط ارتباطاً وثيقاً مع النظام السابق، خصوصاً وأن بعض مواده كانت مصممة خصيصاً للرئيس بن علي.

على الرغم من ذلك فإن خيار تجنب الفراغ الدستوري هو الذي انتصر في النهاية علماً وأن هناك شبه إجماع فيما بين القوى السياسية والمجتمع المدني بضرورة أن يعتمد في نهاية الفترة الانتقالية دستور جديد، يؤسس إلى «جمهورية ثانية»، وربما إلى نظام برلماني.

الآن وبعد فترة من التلثم، فترة أجبرت فيها الحكومة الانتقالية من التخلص من بعض أعضائها المحسوبين على النظام السابق وبعد أن أصبح بإمكانها أن تعمل «بشكل عادي»، بدأت باتخاذ أولى تدابيرها الانتقالية: الإفراج عن جميع السجناء السياسيين، وإعادة العفو التشريعي العام، وإضفاء الطابع القانوني على جميع الأحزاب السياسية المحظورة سابقاً، والتحرير الكامل لوسائل الإعلام، وإنشاء لجان للتحقيق وللإصلاحات السياسية. كما تمكنت الحكومة من الحصول على تفويض برلماني يمكنها من التشريع بموجب مراسيم، وذلك ما سوف يسمح لها بتعديل جميع القوانين «الديمقراطية» دون الحاجة إلى تصويت مجلسي البرلمان الذي تهيمن عليه حالياً أغلبية من أعضاء الحزب الحاكم السابق.

إلا أنه، سيكون من الخطير، بالنظر إلى الشرعية الدستورية التي إنبتت عليها هذه الفترة الانتقالية، الإطالة فيها أكثر مما ينبغي، خاصة وأنها فترة لا تخضع فيها الحكومة إلى أي نوع من أنواع الرقابة. من المفيد إذن، أخلاقياً وسياسياً وقانونياً الدعوة الفورية لإجراء انتخابات من أجل إقامة مجلس تأسيسي يتمتع بالشرعية اللازمة من أجل وضع دستور جديد يتماشى مع المرحلة الجديدة التي تعيشها تونس. إن هذا الإجراء ضروري من أجل الحسم - وفي وقت قصير - في مسألة الشرعية الديمقراطية التي تفتقد إليها الحكومة الحالية، وهو إجراء لا يحتاج أكثر من تعديل لبعض فصول القانون الانتخابي. مع ذلك، فإنه لا يبدو أن هذا هو الخيار المفضل للحكومة الحالية. فبعض أعضاء الحكومة وبعض أعضاء لجنة الإصلاح السياسي يتحدثون عن إجراء انتخابات رئاسية في غضون ستة أشهر، وهذه إشارة إلى أنهم لا يميلون إلى فكرة وضع دستور جديد فوراً أو تغيير النظام من رئاسوي إلى برلماني، وربما كان بعضهم مهتماً بالترشح لخوض الانتخابات الرئاسية.

ربما كان على الأطراف الفاعلة اليوم وعلى رأسها الحكومة الانتقالية أن تسعى، على الرغم من مواقفها المختلفة، إلى إيجاد أرضية مشتركة للتفاهم. ففي هذا الإطار القانوني والسياسي تواجه هذه الأطراف جملة من التحديات من بينها حالة الاحتقان الراهنة على الساحتين السياسية والاجتماعية، وانعدام ثقة الشارع بالفاعلين السياسيين الحاليين وبمؤسسات الدولة والهياكل الأمنية، خصوصاً مع تواصل بعض أعمال الفوضى والاحتجاج اللامبرر والتي يؤكد البعض وقوف بقايا النظام السابق من ورائها.

فقد تؤدي الاختلافات وغياب أو ضعف الحوار إلى ما لا يحمد عقباه، خصوصاً وأنه ما تزال هناك علامات استفهام حول الدور المحتمل للجيش

كثير من الحالات تعطيه الدفاع إلى الاستمرار في انجاز ما يؤمن به أو يعمل من أجله، وهو ما يحتم ضرورة الاهتمام بالثورة التونسية واستخلاص الدروس والعبر، لأهمية ذلك لإنارة الرأي العام في المنطقة المغاربية خصوصاً والعربية عموماً، من أجل دفع التغيير ومسيرة التحول الديمقراطي في هذه المنطقة من العالم، ومن بين تلك الدروس:

1 - أن هناك موجات وتحولات اجتماعية وسياسية، حصلت في فترات مختلفة من التاريخ المعاصر لم تستطع الأنظمة السياسية وبنائها المؤسسة القائمة إيقافها، لأن الظروف الموضوعية والذاتية كانت ناضجة لتلك التحولات، ومن أمثلة ذلك: سقوط الإمبراطوريات بعد الحرب العالمية الأولى، العثمانية، النمساوية-الهنغارية، والروسية القيصرية، موجة نزع الاستعمار وقيام الاستقلالات بعد الحرب الثانية، وموجة التحول الديمقراطي التي عرفتها أوروبا الشرقية بعد سقوط حائط برلين 1989، وما تعرفه المنطقة العربية حالياً من ثورات شعبية يمكن اعتباره الموجة الرابعة من التحولات المهمة التي عرفها العالم في الزمن المعاصر. لأطراف الدولية طية»

2 - أن الثورة الشعبية في تونس، قضت على الرأي السائد القائل بأن الشعوب العربية، شعوب ميتة لا تتحرك ومستكينة لأنظمة الاستبداد الحاكمة، وما يفند هذه النظرة أن الشعب التونسي ثار على أكثر الأنظمة العربية استبداداً خلال العقدين الأخيرين، كما أن الثورة التونسية أسقطت كذلك نظرية الاستثناء العربي من الديمقراطية، حيث ستفتح هذه الثورة لمسار تحول ديمقراطي سيجعل الطريق سالكا لترسيخ الممارسة الديمقراطية في تونس.

3 - الثورة في تونس أظهرت أن أنظمة الحكم في المنطقة العربية، لا تصلح ولا تصلح، للطبيعة المافيوية لهذه الأنظمة، المعززة بالثقافة السياسية السائدة في هذه الأقطار، القائمة على تأليه الحاكم وعبادته بوصفه إله يمشي فوق الأرض، التي هي نتاج قرون من الاستبداد والإقصاء، مما يعني أنها إما ترحل بكاملها أو تبقى بحالها، في الوقت الذي بينت تجربة التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية، أن بعض أنظمتها تم إصلاحها من الداخل وكذلك تجربة دول أمريكا الجنوبية، لأن الثقافة السياسية لشعوب هذه البلدان لا تتسم بنفس الخصائص، التي تحكم الثقافة العربية.

4 - لقد أظهرت الثورة الشعبية في تونس، أهمية الشباب في قيادة الثورة وقدرته على الفعل والانجاز، بعد ما ساد من اعتقاد في العقود الأخيرة عن سلبية هذا الشباب وتخليه عن تحمل مسؤولياته، وعدم اهتمامه بالشأن العام.

- ما قامت به وسائل الإعلام في الثورة التونسية، يظهر أهمية ثورة الإعلام، التي عرفها العالم خلال العقود الماضية، فلولا وسائل الإعلام لكان النظام التونسي، استطاع القضاء على الثورة في مهدها، كما أن استخدام الشباب الجيد لتكنولوجيا المعلومات، خاصة الانترنت والمواقع الاجتماعية على شبكة المعلومات، ساعدت على نجاح هذه الثورة، كما أظهرت هذه الثورة، أن العالم قد تغير بفعل هذه الوسائط الإعلامية المتعددة الاستخدام، وهو ما ينبغي على الجميع أن يفهمه إذا أراد أن يساير تطور العالم.

6 - ما حصل مع الرئيس التونسي السابق زين العابدين بعد سقوطه، يبرز أن الغرب في المنطقة العربية ليس له أصدقاء أو حلفاء، وإنما له عملاء يخدمون مصالحه، وعند ما تضعف قبضتهم على السلطة ويصبحون عاجزين عن تقديم تلك الخدمات، يتخلى عنهم ويرمهم لمصيرهم.

يقودنا إلى الاعتقاد أنه حتى ولو كان من المستحيل اليوم القيام بالثورات في كامل الدول العربية، فإنه من المؤكد أن عملية التطور أصبحت حتمية ولا رجعة فيها.

لقد نجحت تونس في تحقيق انتفاضتها، ومن الأهم الآن أن تنجح في تحقيق ثورتها وذلك بأن تؤكد قدرتها على بناء مستقبل ديمقراطي يؤسس لواقع إقليمي متجدد. إن لم تنجح في ذلك تكون فقط بصدد التمهيد لقيام استبداد جديد.

التغيير في تونس : الدروس والتحديات

2

د. ديدى ولد السالك

لقد جاءت الثورة الشعبية في تونس نتيجة طبيعية لحجم المعاناة التي عاشها الشعب التونسي خلال العقود الماضية، في ظل نظام الاستبداد السياسي خاصة تحت حكم الرئيس السابق زين العابدين بن علي، الذي كرم الأفواه وقتل الحياة السياسية وصادر الحريات العامة والخاصة، وللموضوعية لم تكن تلك الممارسات خاصة تونسية، وإن كان النظام التونسي خلال العقدين الأخيرين قد تفوق على جميع الحكام في مغرب ومشرق الوطن العربي بممارساته الاستبدادية، التي سوقها للغرب تحت شعار «محرابة التطرف الإسلامي»، لكن سقوط هذا النظام والشعور العام بالنصر وتسارع الأحداث والتغيرات الجارية في تونس، تجعل الكثيرين ينشغلون بلحظة الانتصار عن الدراسة المتأنية لما حصل وضرورة استخلاص الدروس والعبر واستشراف مآلاته، ذلك أن إسقاط رأس النظام ليس هو إسقاط النظام كبنية وهيكل وممارسات وتقاليد، ترسخت عبر عقود وأجيال في عقول كثير ممن اشتغلوا في ظل هذا النظام الاستبدادي، كما أن تغيير الأنظمة الاستبدادية، لا يعني بحال من الأحوال التحول إلى الديمقراطية أو ترسخ قيمها وتعمق ثقافتها.

فالموضع الذي تعيشه تونس حالياً، يعرف بـ : «الانتقال الديمقراطي»، ويعتبر من أكثر المراحل خطورة نظراً لإمكانية تعرض مسار هذا الانتقال للانتكاسة في أية لحظة، لأن السلطة في هذه المرحلة تكون ضعيفة، والأوضاع السياسية ملتبسة، تتعايش فيها كل من مؤسسات النظام القديم والجديد، ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة، سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق.

هذا بالإضافة إلى أن المجتمع التونسي كغيره من المجتمعات العربية يحمل معه مخزون هائل من إرث الاستبداد وثقافة الإقصاء، والتخلص من ذلك الإرث واكتساب ثقافة ديمقراطية، يحتاج إلى الكثير من العمل والوقت، من أجل غرس قيم الديمقراطية عبر التدريب المتواصل على ممارستها ونشر ثقافتها، وما يتطلبه ذلك من الوقت من أجل مراكمة التجارب الإيجابية في مجال الممارسة الديمقراطية، لأن الذي يود تعلم السباحة عليه أن يدخل الماء، كما قال «كانط».

وهو يجعلني نركز في هذه المعالجة على الدروس المستخلصة من الثورة التونسية، والتحديات التي ستواجه التحول الديمقراطي فيها :

المحور الأول : الدروس المستفادة من الثورة التونسية

إن التاريخ مدرسة لأخذ الدروس والعبر، وقراءة التاريخ تجعل المرء قادر على استخلاص تلك الدروس والعبر، لأن استخلاصها يمكن من تجنب الأخطاء والوقوع في الهفوات وإمكانية التفاؤل بالمستقبل كما أنها في

المحور الثاني : التحديات

لكن الخلفية الحقيقية لتلك المواقف تعود إلى خوف الغرب من تحقق الديمقراطية في المنطقة العربية، ذلك أن تكريس الممارسة الديمقراطية في المنطقة العربية، سيهدد مصالح الغرب الإستراتيجية، لأن تحقق ذلك سيجعل الشعوب العربية تأخذ مصائرهما بيدها، وتتحكم في توجيه مصالحها.

وخلاصة القول أن مسار الانتقال إلى الديمقراطية الجاري حاليا في تونس، إذا وصل إلى نتائج إيجابية تكرس الممارسة الديمقراطية في هذا البلد، ستكون له انعكاسات وتداعيات عميقة وكبيرة على أقطار المغرب العربي خاصة والجوار العربي والإفريقي عموما، وسيزيد في سرعة التحول الديمقراطي في المنطقة، إذا حصل تغيير في كل من ليبيا والجزائر بعد أن سقط رأس النظام المصري .

3 انعكاسات التحول السياسي في تونس على المنطقة المغربية

د.محمد مالكي

لم يكن الكثير من المحللين السياسيين، والمتابعين للشأن التونسي يتوقعون تسارع الأحداث منذ اندلاعها في السابع عشر من دجنبر 2010، وحتى إطاحة الثورة بالرئيس إبن علي في الرابع عشر من يناير 2011. فحكم تونس لمدة فاقت العقدين بقدر فائق من القوة وشخصنة السلطة، والهيمنة على كل مفاصل المجتمع وتعبيراته، كوّنت اعتقاداً لدى شرائح مهمة من الرأي العام مفاده أن حظوظ التغيير ضعيفة، إن لم نقل منعدمة، في ظل نظام يسيطر دستوريا وقانونيا على كل مكونات المجتمع، ويسخر طاقات الدولة وإمكاناتها لدعم استمراره وديمومته. ولكن تونس هي الحلقة الأولى في حركية التغيير في المنطقة العربية، فقد فتحت نقاشاً بين النخب العربية السياسية والثقافية، وحتى الاجتماعية، ولربما الاقتصادية أيضا، وحفزت على طرح العديد من الأسئلة بشأن الآفاق التي من المحتمل أن تفتحها بالنسبة للبلاد العربية عموما، والأقطار المغربية على وجه الخصوص.

1 - هل الثورة قابلة للتصدير ؟

ليست الثورة سلعة قابلة للتصدير، إنها سيرورة من التراكمات يساهم الناس من مختلف مواقعهم في نسج فصولها. لذلك، فكل ثورة تحمل في طياتها محدداتها الخاصة، غير القابلة للاستنساخ أو التقليد... غير أن للثورات صدى وتأثيرات ممكنة ومحتملة، تلعب فيها متغيرات الجوار الجغرافي، وتقاطعات التاريخ، ووجود وجدان مشترك، أدواراً مركزية.. لذلك، تفاعل العرب، من المحيط إلى الخليج، مع أحداث تونس ونجاح ثورتها في إسقاط نظام، والسعي إلى تغيير منظومة حكم بكاملها. فتونس هزت وعي المجتمعات العربية، وأيقظت في شرائحها ونخبها جذوة الاقتناع بأن التغيير ممكن. والحال أن أهم تأثير إيجابي للثورة التونسية، تكسيدها هاجس الخوف الذي لف بالمواطنين لأكثر من عشرين سنة، وهو ما حصل في مصر، ويحصل في ليبيا، وستممت حرارته إلى أكثر من بلد عربي [اليمن، البحرين، العراق، عُمان..]، ف هكذا، تكمن أهمية التحرر من الخوف تكمن في قدرته على إمداد الناس بطاقات لا حدود لها للمطالبة بالتغيير والسعي إلى إنجاز مراحل.

2 - وضع مغربي مشجع على التغيير

تتشارك الدول المغربية [المغرب، الجزائر، ليبيا، موريتانيا، تونس] في الكثير من المعطيات المشجعة على توسع دائرة المطالبة بالتغيير ولئن

من حق الجميع أن يفرح بالثورة في تونس وينظم المسارات ابتهاجا بها ويدبج المقالات مدحا لها وتذكيرا بمعانيها ودلالاتها، والتأكيد على أن المجتمع التونسي مجتمع متعلم جيدا وقادرا على أن يصنع التحول الديمقراطي بطرق حضارية، لتوفره على طبقة متوسطة واسعة ومتعلمة، شكلت استثناء بين مجتمعات الوطن العربي، إلا أن كل ذلك لا ينبغي أن يجعل الجميع يتناسى أو يتجاهل حجم التحديات، خاصة إذا كانت تلك التحديات داخلية وخارجية، وتحيط بالثورة التونسية من كل الجهات، وما يزيد في جدية تلك التحديات التي تواجه الثورة التونسية، أن التاريخ البشري قد علمنا بأن الثورات تكتب بالدماء ولكنها كثيرا ما تسرق وتغدر من طرف أبنائها وتعرض للخيانة والمحاورة والتضييق للتقليل من إشعاعها، ويمكن أن نجمل أهم تلك التحديات في ما يلي :

أولا : إن التحدي الأول الذي يواجه الانتقال الديمقراطي في تونس وفي غيرها من أقطار الوطن العربي، هو تحدي ثقافي، لأن تحقق الديمقراطية يتطلب وجود مجتمع متعلق بها، ونخبة ثقافية متمسكة بها وتدفع من أجلها، في حين أن الثقافة السائد في عموم المنطقة العربية، هي ثقافة غير ديمقراطية، بل أن التاريخ العربي من حيث الممارسة السياسية، تسم بالاستبداد وإقصاء الشعوب عن المشاركة في الحياة العامة، وهو ما يعني أن تأثير الثقافة والقيم على مسار التحول الديمقراطي في تونس سيكون كبيرا جدا.

ثانيا : نتيجة أن نظام الاستبداد الذي كان قائما في تونس راسخ الأقدام ومتجذر في كل مفاصل الحياة، ويمتلك بنى وهياكل أمنية قوية، كما يرتبط به الكثير من الناس لارتباط مصالحهم بهذا النظام، وهو ما يعني أن سقوط رأسه لا يعني سقوط النظام، مما يعني إمكانية إعادة إنتاج النظام القديم لنفسه، واستنساخ ممارسات الاستبداد التي كانت قائمة قبل سقوط رأسه. من خلال محاولة بعض الأطراف الداخلية التي كانت تشكل ركائزا لذلك النظام، وستقوم هذه الأطراف بمحاولة إيقاف تفكك بنية النظام السابق ومنع تشكل نظام جديد ديمقراطي وتأسيس دولة الحق والقانون.

ثالثا : دور الأطراف الإقليمية في إجهاض التحول الديمقراطي في تونس، ستحاول بعض الأطراف الإقليمية العمل على إجهاض الثورة التونسية، وتحريف مسارها والعودة بالحياة السياسية في تونس إلى المربع الأول والحيلولة دون أن يحصل تحول ديمقراطي حقيقي في تونس، خاصة إذا لم يحصل تغيير جذري في كل من ليبيا والجزائر، وفي ذلك يقول غسان سلامة :«إن مشكلة الديمقراطية في الوطن العربي، هي أنها غالبا ما تعمل بعض الأطراف العربية على إجهاض أي مسار للتحول الديمقراطي في أي قطر عربي يحاول التقدم في الديمقراطية».

رابعا : ستعمل الأطراف الدولية على إجهاض التحول الديمقراطي في تونس، لأنه لا يخدم مصالحها الإستراتيجية في المنطقة المغربية خاصة والعربية عامة، من خلال إحاكة المؤامرات في الخفاء، أطراف العربية على غشلة الديمقراطية في الوطن العربي، غالبا من عمل بعض الأطراف العربية على إجهاض س على خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، تحت ذريعة منع مشاركة الإسلاميين واليساريين في السلطة، وإبعادهم قدر الإمكان من دائرة التأثير في الساحة السياسية في تونس، ويعود ذلك بالأساس إلى تخوف الغرب من الإسلاميين في أغلبية أقطار الوطن العربي، وكذلك الخوف من تكرار تجربة إيران في الشرق الأوسط، والأحزاب اليسارية في دول أمريكا اللاتينية.

3 - الديمقراطية : الفريضة الواجبة

سبقت الإشارة إلى أن الثورة غير قابلة للتصدير أو الاستنساخ، إذ يحمل كل مجتمع العوامل الجاذبة لفرص التغيير بداخله، لكن يمكن أن تكون للثورة، بالمقابل، أصداء وتأثيرات، وتستطيع، بالنتيجة، حفز المجتمعات على التفاعل مع رباحها، لعل ذلك ما حصل في مصر، ويحصل في ليبيا، واليمن، وسيمتد، دون شك، إلى دول عربية كثيرة، بما فيها تلك التي ظل الاعتقاد بصعوبة تحقق فرص التغيير في ربوعها. والحقيقة أن قراءة شعارات الأحداث التي صنعت الثورة في مصر، أو التي تصنع فصول الثورة في كل من ليبيا واليمن، تُثبت حصول تفاعل بين مجتمعات هذه البلدان العربية الأربعة، وتؤكد وجود اختلالات بنيوية مشتركة، تشكل مصدراً أولياً لتفسير الحاجة اللازمة للإصلاح والتغيير.

فهكذا، اشتركت البلدان الأربعة أعلاه في تصدر شريحة الشباب قاطرة الأحداث المفضية إلى الثورة، في تونس أولاً، ثم مصر ثانياً، قبل أن تلحقها اليمن وليبيا. وليس صدفة أن يكون هؤلاء الشباب ممن تقل أعمارهم عن الأربعين سنة، ولم يشاركوا، بحكم طبيعة سنهم، في المعارك الوطنية التي خاضتها بلدانهم. فهم جميعاً غير معنيين بـ «المشروع التاريخي» المؤسسة على التاريخ الوطني وما يرتبط بها، إنهم جميعاً تواقون إلى الحرية والكرامة أولاً، ومقتنعون بـ «المشروع الديمقراطي»، التي تفتح لهم فرص التعبير الحر عن قدراتهم، وتجعلهم سواسية في اقتسام خيارات بلدانهم مع بني أوطانهم. ولا تعرف هل صدفة، أم من مكر التاريخ أن توحد هؤلاء الشباب الذين أطلقوا كرة الثلج، فتدرجت لتصبح ثورة، في كونهم وُدوا، وترعرعوا في كنف نظم سياسية مارست العداء المطلق للحرية، واستبدت بمصادر الثروة دون رقيب ولا حسيب. فالمشترك إذن بين تونس والدول التي طالتها أصداء التغيير يكمن في الحاجة الماسة إلى ديمقراطية الحياة السياسية، عبر توفير شروط ميلاد فضاء عمومي يسمح بممارسة الحريات دون قيود أو رقابة، والاعتراف بشرعية الاختلاف، مما يعني إقرار مبدأ المعارضة، والتنافس، والتداول على السلطة. ثم إن مفعول الديمقراطية المطلوبة لا يتوقف عند المجال السياسي [الحريات والحقوق وما يرتبط بها]، بل يتعداه إلى الميدان الاقتصادي والاجتماعي، حيث يستتبع تعزيز الحريات السياسية، وتعميق ممارستها، وتوسيع دائرة المستفيدين منها، إقرار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الواجبة لحماية كرامة الناس، وتحقيق شروط الرفاه والشعور بالأمن الإنساني الفردي والجماعي.

تُقدم المنطقة المغربية صورةً غير مرضية عن حال الديمقراطية في بلدانها. فإذا وضعنا الدول المغربية في ميزان التقارير ذات الصلة بقياس الديمقراطية، وما يرتبط بها من مجالات ذات الصلة بالمشاركة، وحرية التعبير، والإعلام، والشفافية، ونفاذ حكم القانون، لوجدنا أن مكانة المنطقة المغربية غير مشرفة، مقارنة مع نظيراتها في العالم. ففي التقارير ذات العلاقة بقياس حكم القانون تأتي البلاد المغربية في أدنى الدرجات، والأمير نفسه في التقرير الخاص بحرية الإعلام، علاوة على تقرير منظمة الشفافية الدولية، حيث توجد ثلاث دول مغربية من أصل خمس [ليبيا، الجزائر، موريتانيا] مرتبة ما بعد الدرجة مائة، ناهيك عن مراتب المنطقة في سلم التنمية البشرية. وليس صدفة أن تغدو التعددية الحزبية والسياسية، على سبيل المثال، عصبية على الاستنابات في المنطقة على الرغم من تنصيب دساتير دولها عليها. فباستثناء المغرب الأقصى، الذي أخذ بالتعددية الحزبية مبكراً [1937]، وأقرها دستورياً منذ صدور أول وثيقة عام 1962، فإن باقي البلدان ظلت سجيبة الحزب الواحد، أو الحزب المهيمن، كما هو حال تونس، أو تعددية معطوبة، كما هو الأمر في الجزائر، أو نبذ لفكرة الحزبية

اختلفت البلاد المغربية من حيث معدلات النمو، أو نوعية الإصلاحات، أو طبيعة الاختلالات الاجتماعية والثقافية، فهي تشترك جميعها في عناصر أساسية، أبرزها ضعف الناتج الداخلي الإجمالي، حيث لا يمثل على صعيد الدول مجتمعة رقماً كافياً لامتلاك القوة اللازمة على صعيد التجمعات الإقليمية والدولية، ناهيك على ضعفه إن بقيت نزعة التجزئ، وعدم التكامل مستشرية في جسم المنطقة المغربية، كما هو حاصل منذ توقف المؤسسات المقررة [مجلس الرئاسة] في اتحاد المغرب العربي.

فاستناداً إلى مجموعة من المعطيات الإحصائية الواردة في تقرير البنك الدولي للعام 2010، لم يتجاوز متوسط معدل نمو الدول الخمس سنة 2010، 5%، في حين يُتوقع أن ينخفض العام الموالي [2011] إلى 4.6%، بعدما كان عام 2009، 2.4%. وهو ما يعكسه حجم الناتج الخام الداخلي، الذي ظل ضعيفاً مقارنة مع غيره في مناطق كثيرة من العالم. فإجمالي متوسط الناتج الخام الداخلي للمنطقة المغربية لعامي 2008 - 2009 لم يتجاوز، حسب التقرير نفسه، ما يعادل 380 مليار دولار، وهو رقم بسيط قياساً مع دولة صغيرة الحجم الجغرافي والسكاني مثل كوريا الجنوبية التي تعدى ناتجها الخام الداخلي خلال الفترة نفسها 1100 مليار دولار. ونشير، من باب المقارنة أيضاً، أن الناتج الخام الداخلي للبلاد المغربية 80% من الناتج الخام الداخلي لدولة صغيرة مثل بلجيكا، لا يتجاوز عدد سكانها عشرة ملايين نسمة، أي ما يتناسب تقريباً مع سكان تونس. أو دولة مثل اليابان يفوق سكانها [127 مليون] الكتلة الديمغرافية المغربية، حيث وصل ناتجها الخام الداخلي 4900 مليار دولار، دون أن نشير إلى الدول العملاقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، التي يصل ناتجها الخام الداخلي 14545 مليار دولار، أو الاتحاد الأوروبي [18825 مليار دولار].

تُبين المعطيات الإحصائية أعلاه طبيعة الضعف الذي يميز الاقتصاديات المغربية، كما تؤكد ضرورة تكاتف بلدانها من أجل رفع قدراتها الجماعية لخلق شروط الرفاه لمجتمعاتها. والحال أننا إذا أضفنا إلى محدودية النواتج الخام الداخلية قضية أخرى لا تقل أهمية وخطورة في الآن معاً، ندرك مدى الحاجة الماسة إلى التغيير في البلاد المغربية، يتعلق الأمر بتوقف المشروع الاندماج المغربي، أو ما أصبح ينعت في الأدبيات الدولية والإقليمية «تكلفة اللامغرب»، أي الثمن التي تؤديه المنطقة جراء عدم تكاملها. ففي تقرير حديث لمرصد «أنيماء» Observatoire Anima، لم تتجاوز المبادلات المغربية البنينية 3% ما بين 2008 و2009، أي أقل مما هو حاصل على الصعيد العربي [6%]. وأكثر بقليل مما كان حاصلًا خلال المرحلة الاستعمارية [1.5% إلى 2%]، وفي كل الحالات، تبقى المنطقة المغربية أضعف المناطق في خارطة المبادلات البنينية الإقليمية في العالم، فهي في مرتبة أسفل حتى من حال التجمعات الإقليمية في أفريقيا جنوب الصحراء، ناهيك عن نظيراتها الناجحة في أوروبا، وآسيا، والأمريكيتين. لذلك، أصبحت الحاجة ماسة إلى تنشيط الاندماج المغربي، وفتح دينامية جديدة لمؤسساته، والحقيقة أن البناء المغربي المشترك سيظل عصبياً طالما لم تستطع نخبة السياسية القائمة التوافق حول رؤية مشتركة لتأسيس المشروع، ووضع إستراتيجية واضحة من حيث الفلسفة وآليات التنفيذ. الأمر الذي يحيلنا بالضرورة على سؤال ديمقراطية المغرب العربي، وحاجة النظم المغربية إلى ثقافة سياسية جديدة لتمكين مشروع البناء المشترك من الانطلاق السليم نحو تحقيق المقاصد والأبعاد المنوطة به. إن أي خطوة تتحقق على طريق الديمقراطية، ستجعل المشروع المغربي قابلاً للإنجاز، وستفتح من ثمة فرص التغيير الإيجابي في كافة مجتمعات بلاد المغرب.

صراحة الانتفاضة الديمقراطية في تونس لسبب منطقي: إن هي فعلت ذلك سيكون بمثابة دعوة رسمية لشعبها للسير على خطى الشعب التونسي.

الحقيقة أن مخاطر الإجهاض العربي ليست ذات حساسية عالية في الأسابيع الأولى من «الثورة» التونسية وفي الأيام الأولى من نجاحها، وإنما في مرحلة ما بعد بن علي وبناء تونس الجديدة. ففي خضم الانتفاضة التونسية كانت القيادات العربية تعول على احتواء النظام التونسي لهذه الانتفاضة وهذا مرده ثقتها الكبيرة في قدرة أنظمتها التسلطية على احتواء كل الأحداث وتجديد نفسها بعد كل محنة سياسية. وهذه القدرة على المقاومة موجودة أصلاً لكنها ليست مطلقة. كما أن هذه الأنظمة لم تكن تنتظر حدوث شروخ داخل النظام باتخاذ الجيش موقفاً مسانداً للمنتفضين... ولهذا فالتوقيت الحاسم للإجهاض قد يكون خلال المرحلة الانتقالية. فقد يحدث احتواء للحالة التونسية تدريجياً وبهدوء بالدعم السياسي والمالي للفريق الحاكم الجديد - القديم بطريقة تسمح لـ «الأشقاء» العرب بمراقبة تطور الأوضاع في تونس عن كثب وتوجيهها ولكن دون إي انخراط علني في العملية السياسية. ومشكلة الأطراف العربية مع تونس، هي أن أي بيئة تسلطية لن تسمح بميلاد ديمقراطية في وسطها لما تمثله من خطر على استقرار أنظمتها، لأنها تطرح بديلاً لها. فدولة عربية ديمقراطية هي بمثابة خنجر في خاصرة الأنظمة التسلطية العربية المجاورة وغير المجاورة. ومن هنا فالمسيرة العربية الرسمية الحالية هدفها كبح جماح التوجهات الديمقراطية لتونس ما بعد بن علي.

وليس من المستبعد أن يتمنى الحكام العرب فشل التجربة الديمقراطية في تونس إما بتخبطها في فوضى عارمة جراء العجز عن الانتقال الهادئ من نظام بن علي إلى نظام جديد - وهذه مسألة واردة لأن أصعب مرحلة في مثل هذه «الثورات» هي مرحلة الانتقال الأولى - وإما باستيلاء تيار إسلامي متشدد على السلطة ديمقراطياً ثم ينقلب عليها... وفي كلتا الحالتين تصدق مقولة الأنظمة الخاصة بالفوضى، أو منطق المفضلات التعيس الذي قال به بن علي ومبارك... إما أنا وإما الفوضى، على طريقة المقولة الأموية إما «يزيد وإما السيف» التي تفوه بها معاوية ليورث الحكم لابنه مدشناً بذلك أسوء مقارنة إسلامية للسلطة في التاريخ.

القوى الغربية بين تجنب الإجهاض المبكر والمسيرة

قلنا في البداية أن التغيير من الأسفل في تونس حرم القوى الغربية من السبق السياسي الذي كانت تتمتع به وبفضله كانت تمسك بالأنظمة وتتحكم فيها عن بعد بتحويلها إلى حامية وراعية للمصالح الغربية في المنطقة العربية. وهي في الواقع صفقة في غاية من السياسة: امنحني الشرعية والغطاء الدوليين اللازمين - في ظل غياب الشرعية المحلية رغم أهميتها - وغض البصر عن خرق حقوق الإنسان وتأجيل الديمقراطية بالمقابل سأحمي مصالحك وسأكون حليفاً وفيك في المنطقة. إنها الصفقة التاريخية التي ارتبطت من خلالها الأنظمة العربية بالقوى الغربية. وعلى أساس هذه الصفقة عملت القوى الغربية دائماً على احترام قاعدتين أساسيتين: أولهما، عدم مساندة المطالب الديمقراطية في دول أنظمتها موالية للغرب؛ ثانيهما الفصل بين الليبرالية السياسية والليبرالية الاقتصادية في تعاملها مع الدول العربية، فهي تدفع وتجبر هذه الأخيرة على الشروع في إصلاحات اقتصادية وتبني اقتصاد السوق، لكن تتجنب ربط ذلك بالإصلاحات السياسية الجوهرية.

الملاحظ أن مواقف القوى الغربية حيال الانتفاضة التونسية كانت وفيه لسياسيتها التقليدية. فقد راهنت هذه القوى حتى اللحظات الأخيرة على

أصلاً كما حصل في ليبيا منذ انقلاب 1969، أو تمزق بين الحكم العسكري والتطلع إلى نظيره المدني، كما عاشت ذلك موريتانيا منذ الإعلان عن ميلادها عام 1961. إن واقعا سياسيا بهذه التعقيدات، جعل المنطقة عرضة لاستحواذ النخب القائدة على السلطة والثروة معاً، وهو ما كان في الواقع في أصل ثورتى تونس وليبيا، وما يمكن أن تكون لهما من آثار على باقي دول المنطقة.

4 مخاطر الإجهاض العربي والغربي للتغيير الأسفل

عبد النور بن عنتر

اعتاد المشهد السياسي العربي على التغيير من الأعلى، إما بالموت الطبيعي للحكام، وإما بالانقلاب الأبيض (تونس 1987 وقطر 1995) وإما بالانقلابات الدموية، وهي الحالة الغالبة. وتعد الحالة التونسية الأولى من نوعها في التاريخ السياسي العربي من حيث التغيير من الأسفل، ومن هذا المنطلق فهي تمثل حقاً النموذج في هذا الإطار.

التغيير من الأسفل والاستقلالية البنوية

يثير التغيير من الأسفل تساؤلات ومخاوف الجميع من دول مجاورة وإقليمية وقوى دولية، والسبب واضح وهو أن التغيير من الأسفل لا يكون عموماً مرتبطاً بأطراف إقليمية أو دولية، لأنه عملية شعبية عفوية، تزداد تنظيماً كلما اتسعت رقعتها الجغرافية وتصلب عودها في مواجهة النظام القائم. بينما أصحاب الانقلابات البيضاء والدموية فأول عمل يقومون به قبل الإطاحة بفرستهم وبث البيان الانقلابي في وسائل الإعلام الرسمي، هي إخبار - وربما استئذان - وطمأنة قوى خارجية نافذة بما سيقبلون عليه، وبالتالي عادة ما تكون بعض السفارات الغربية في العواصم العربية أول من يُعلم بما سيحدث. وبهذا يطمأن الانقلابيون، من الفئتين، تلك القوى ويخطبون ودها لربح مساندتها... بهذا الأداء الموالي للتغيير يبدأ مسار من سيقولون للشعب أنهم إنما تحركوا لإنقاذ البلد ومن باب الوطنية! وهنا يكمن الاختلاف الجوهري بين التغيير من الأعلى والتغيير من الأسفل، إذ يتناقض سلوك الانقلابيين تماماً مع مسار الحركة الشعبية العفوية التي تكون دائماً محلية، وطنية، يولي أصحابها وجوههم للداخل ولا يعيرون أهمية للخارج. وهذا ما يجعل عملية التغيير من الأسفل مصدر قلق لقوى تعودت على أن تكون أول من يعلم بما سيحدث أو لا يحدث. هكذا حرمت الانتفاضات العربية الحالية القوى الإقليمية والدولية من هذا السبق السياسي التقليدي. إنه عصر قد ولي... أما إقليمياً، فإضافة إلى إشكالية «الولاء» هذه وسبقها السياسي، فهناك مخاوف إضافية بشأن انتقال العدوى إلى دول الجوار مما قد يهز عرش الأنظمة العربية الجاثمة على صدور شعوبها. ومن هنا تأتي المخاطر الأولى للإجهاض العربي (الإقليمي) والدولي للتغيير من الأسفل.

العرب بين المسيرة ومحاولات الإجهاض

انقسمت الدول العربية حيال الحالة التونسية، فمنها من عمل على مسيرة الأحداث والتعبير عن «احترام إرادة الشعب التونسي» - رغم أنها لا تحترم إرادة شعوبها - ومنها من ساند النظام منذ الوهلة الأولى وحتى اللحظات الأخيرة التي سبقت فرار الرئيس بن علي، وفريق ثالث التزم الحذر والتريث - شأنه شأن القوى الغربية - حتى يتضح الخيط الأبيض من الخيط الأسود... ليتعامل في النهاية مع الأمر الواقع. ولم تدعم الدول العربية

خطان أحمران عاقبة تجاوزها إجهاض عربي وغربي لليدوقراطية التونسية الناشئة

بحكم حجم تونس وموقعها فإنه لن يكن بوسعها في حال تحولها إلى ديمقراطية حقيقة، أن تصبح قبلة الديمقراطيين العرب وملذهم الأمن ومقرا جديدا للإعلام العربي الحر، لأن ذلك سيجعلها مستهدفة من «الأشقاء» العرب الذين سيحتربونها ساحة خلفية لقوى معارضة لأنظمتهم. وبما أن هناك وحدة عربية فحواها عدم السماح لمعارضة البلد «الشقيق» بتعكير صفو العلاقة الثنائية، فإن الديمقراطية التونسية - إن تمت فعلا - ستكون مجبرة على احترام هذا القاعدة تجنباً لاستعداد الجوار العربي، وإن هي فعلت فإنها ستكون ديمقراطية مبتورة، لأن الديمقراطيات لا تطرد معارضين أجنبى وإعلام أجنبى حر إن هم احترمو قوانينها، بل أن الكثير منها تدعمهم على أساس تقاسمهم وأياها نفس المبادئ الديمقراطية. ومن هنا فالخط الأحمر من منظور الأنظمة العربية هو استقبال تونس الديمقراطية ودعمها للمعارضين العرب الذين قد يغادرون العواصم الغربية للاستقرار والنشاط على الأرض العربية، للاقترب من أوطانهم والتخلص من التهم التي تلصق بهم عادة (اتهمهم بالموالاة لقوى غربية من طرف أنظمة هي أصلا موالية لهذه القوى ووجودها مرهون بدعم هذه القوى لها!).

أما الخط الأحمر من المنظور الغربي فسيكون على مستوى السياسة الخارجية، فلن يسمح للديمقراطية التونسية الناشئة أن تتخذ موقفا معاديا لإسرائيل مثلا على أساس أنها تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني. بيد أن أي ديمقراطية حقيقة ستحد سياستها الخارجية وفق توجهاتها ومصالحها، وبما أنها تقوم على أساس شرعية محلية فهي ليست بحاجة للدعم أو للترزية الخارجية. وهذا ما سيضع الديمقراطية التونسية الناشئة في امتحان صعب في علاقاتها مع القوى الغربية. ولا يخفى أن غياب الديمقراطية جعل الأنظمة العربية تقبل بتنازلات لا يمكن أن تقبلها أي دولة ديمقراطية مهما كانت درجة ضعفها. ومن هنا فغياب الديمقراطية لم يضعف الموقف التفاوضي للدول العربية فقط بل جعلها تقبل على تنازلات إستراتيجية من أجل الحفاظ على الأنظمة القائمة.

ومن هنا يمكن القول أن أحد معايير الحكم على الديمقراطية في العالم العربي هي إعادة صياغة العلاقة مع القوى الغربية وفق منطق المصالح الوطنية والشعبية للدول العربية ومفهوم الأمن القومي لكل دولة عربية وليس وفق الصفة التي تحدثنا عنها أعلاه ومفهوم أمن النظام الحاكم. ومن ثم فإن مراجعة تونس لبعض أسس سياستها الخارجية سيدخلها في صدام مباشر مع قوى غربية حول بعض القضايا الإقليمية، وهنا مكن الخط الأحمر الذي قد تتخذه الدول الغربية ذريعة لإجهاض الديمقراطية التونسية الناشئة والانقضاض عليها، أو على الأقل ترويضها وتطويعها بشكل تكون ديمقراطية بشكل معقول من منظور غربي يجعلها متسامحة محليا وراعية للمصالح الغربية داخليا وإقليميا...

من هذه المنطلق فإن المرحلة الفاصلة بين سقوط الرئيس المخلوع وإقامة نظام يحل محل نظامه تشكل المخاض العسير والمرحلة الأكثر حساسية في بناء الديمقراطية التونسية، وخلالها تكون محاولات الإجهاض العربية والغربية عديدة وخطيرة، لأنه من السهل الانقضاض على كيان قيد التشكل والمساهمة في ميلاد بنية مشوهة، لكن من الصعب الانقضاض على كيان مكتمل النمو.

مقاومة النظام للهزات الاجتماعية السياسية، ولم تتخل عنه إلا عندما تأكد لها سقوط بن علي، لتبني لهجة ديمقراطية واضحة في قطيعة مع المفردات المنتقاة والحذرة التي التزم بها دبلوماسيها خلال الأسابيع الأولى من الأحداث في تونس. وقد كان الدور الأمريكي حاسما في اللحظات الأخيرة من رئاسة بن علي لترتيب الأمور (رحيل بن علي وإيجاد منفى له، وتصور لدور الجيش...). جاء هذا الدور متأخرا لأن الانتفاضة شعبية أساسا وما كان سيحدث لولا حدوث تصدع داخل نظام بن علي باتخاذ الجيش التونسي قراره التاريخي - سابقة تاريخية في المشهد السياسي العربي - بعدم إطلاق النار على المنتفضين. وبكونه مؤسسة هامة في أي نظام، فإن الجيش التونسي كان ولا بد أن يأخذ بعين الاعتبار الواقع الدولي، وتحديد القوة الأولى في العالم... فكانت بعض نقاط التوافق بينه وبين أمريكا لترتيبات اللحظات الأخيرة من حكم بن علي.

لكن ما الذي جعل القوى الغربية العالمية بما هو على سطح الأرض العربية وما في باطنها تتأخر عن استيعاب ما حدث؟ ولما استوعبته لماذا سايرته؟ بالنسبة للسؤال الأول يمكن القول أنه كانت لديها قناعة بوجود «خصوصية عربية»، أي أن العرب ليسوا أهلا للديمقراطية على الأقل في الوقت الراهن وبالتالي فلم الأنظمة التي يستحقونها. وربما هناك قناعة أخرى، وهي أن نظاما عربيا يدعمه الغرب لا يسقط رأس هرمه بهذا الشكل وبهذه السرعة. لكن الأهم هو طبيعة «الثورة» التونسية التي أحدثت تغييرا من الأسفل وبالتالي لم تكن لها لا ارتباطات ولا اتصالات مع قوى خارجية، وبما أن أقطاب المعارضة في الداخل والخارج كانوا خارج عميلة التغيير من الأسفل، فلم تكن هناك أدوات في يد القوى الغربية لقياس نبض «الشارع» التونسي سياسيا. ثم أن عفوية الانتفاضة وانتشارها الجغرافي السريع فاجأت وأربكت الجميع...

أما فيما يخص السؤال الثاني، فإن القوى الغربية التي استوعبت الوضع في نهاية الأمر وتعاملت مع «الثورة» كأمر واقع، فإنها لم تحاول إجهاض العملية، ذلك لأنها تيقنت أن «الثورة» سلمية لا عنف فيها وأن التيار الإسلامي لا يقودها ولا يؤثر فيها كما أن مخاطر الانزلاق الإرهابي غائبة - إنها أحد أبرز خصوصيات الانتفاضة التونسية -، كل هذا جعلها لا تحاول إجهاض الانتفاضة الشعبية أو الالتفاف عليها. فضلا عن ذلك، هناك عامل حاسم ساهم في تحديد المواقف الغربية عموما، وهو طبيعة التغيير على مستوى هرم الدولة الذي أحدثته الانتفاضة التونسية، فهذه الأخيرة رغم أهميتها لم تحدث تغييرا للنظام بل مجرد تغيير داخل النظام، فالسلطة الحالية مشكلة أساسا من طواقم جديدة - قديمة كما أن ركائز النظام لم تنهار تماما بل لازالت قائمة. بمعنى أنها لم تقض على أسس النظام التسلسلي بعد. وهذا يعني من المنظور الغربي أن التغيير ليس بالجزري، مما يسمح للغربيين بأن تكون لهم عين على تطورات الوضع. ثم أن القيادة التونسية الجديدة - القديمة التي تسير البلد حاليا بحاجة إلى دعم كل القوى الدولية والإقليمية لإعادة الاستقرار للبلد سياسيا واقتصاديا وإنجاح المرحلة الانتقالية. لكن لا تسير هذه المرحلة الانتقالية حتما نحو ديمقراطية حقيقية - كما يريده المنتفضون -، ولكن ربما نحو ديمقراطية محدودة وكافية في نفس الوقت؛ بمعنى محدودة حتى لا تهدد استقرار دول أخرى موالية للغرب، وكافية بحيث تسمح بتهدئة المطالب الشعبية وإشباع جزء منها. وحول هذه القاعدة يتفق الغرب والعرب.

مجموعة الخبراء المغاربة

مجموعة الخبراء المغاربة هي مجموعة تضم عددا من الأساتذة المغاربة المؤمنين بفكرة اندماج المغرب العربي وبوحدة قضاياه، تكونت في إطار التعاون بين مركز الدراسات المتوسطية والدولية ومؤسسة كونراد أديناور. هذه المجموعة تتألف من فريق فارق يمثل النواة المركزية للمشروع ومحركه الأساسي، يلتحق به كلما اقتضت الحاجة وحسب المواضيع الذي يتم التطرق إليها، عددا من الدارسين المختصين في المجال. ويهدف الفريق من خلال عمله إلى إصدار ورقة بحثية تركّز على قضية من القضايا التي تهم المغرب العربي سواء تعلقت بالعلاقات البينية بين أقطاره أو بمكانة هذه المنطقة في محيطها الإقليمي والدولي. إن فريق الخبراء المغاربة هو فريق مستقل لا يعبر بأي حال من الأحوال عن أي موقف رسمي لأي جهة كانت، وهو يسعى من خلال الحث على التفاهم والدفع إلى الحوار في جميع المجالات إلى تجاوز كل ما من شأنه أن يعرقل مسيرة بناء المغرب العربي أو الحط من مكانته.

أعضاء المجموعة

امحمد مالكي
مدير مركز الدراسات الدستورية والسياسية
جامعة القاضي عياض - مراكش
mhammedmalki@yahoo.fr

ديدي ولد السالك
رئيس المركز المغربي للدراسات
الاستراتيجية
نواكشوط - موريتانيا
didisaleck@yahoo.fr

أحمد إدريس
مدير مركز الدراسات المتوسطية والدولية
ahmdriss@gmail.com

أحمد الأطرش
أستاذ العلوم السياسية
جامعة الفتح - طرابلس - ليبيا
ahmedalatrash@hotmail

عبد النور بن عنتر
أستاذ وباحث
الجزائر
abdenmour.benantar@gmail.com